

تقرير

تعثر متواصل في المفاوضات الليبية: عودة التحشيد العسكري

وسط الفشل الاممي في إقرار آلية لاختيار اصحاب المناصب السيادية، وتعثر عقد جلسة موحّدة للبرلمان، يعود شبح التصعيد العسكري ليُخيم على ليبيا. وسط عودة كل طرف إلى دينامياته المتصلة بالاطراف الإقليمية والدولية، من دون اعتبار لفتنصيات التفاوض

تتجدّد التجاذبات الدولية حول الملفّ الليبي، بعدما أخفقت الأمم المتحدة في قيادة الوساطة السياسية خلال الأيام الماضية للتوافق على آلية لاختيار اصحاب المناصب السيادية في المرحلة الانتقالية قبيل إجراء الانتخابات المتّفق عليها في كانون الأول/ ديسمبر المقبل، في وقت تعود

مز حفر بالقاهرة سرعاً قبل ان يلتحق بالسيسي في باريس

فيه المدافع إلى وضعية الاستعداد بعد أشهر من الصمت. ووصل اللواء المتقاعد، خليفة حفتر، إلى مصر في زيارة لساعات التقى خلالها مسؤولين في المخابرات وجهات سيادية، ليحلّق بعدها بالرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، الموجود في باريس، كي يناقشا مع المسؤولين الفرنسيين ما يمكن تقديمه لتحقيق التوافق المنشود، خاصة أن حفتر يريد موافقات من عرابيه على تزويده بالسلاح لمواجهة «جماعات متطرفة» بدأت تُهدّده بالفعل.

السودان

المدنيون «يستفيقون» إلى وجودهم: «مجلس الشركاء» يوصفه «خطوة انقلابية»

بعد طوله رضوخ في ملقّات كثيرة، اظهر اّما انطراهم في لعبة المسكر كماضي ملفّ، التطبيع، وإقناعجزهم عن المشاركة في إدارة الدقّة بعدما سلّموا اهرهم لـ«الشريك» العسكري، استفاء المدنيون اخباراى وجودهم، معترضين على خطوة تشكيل «مجلس الشركاء» بوصفه «خطوة انقلابية»

الخرطوم - **في علي**

أثار إعلان رئيس «مجلس السيادة» في السودان، عبد الفتاح البرهان، تكوين «مجلس شركاء الفترة الانتقالية»، الكثير من الجدل، راسماً الكثير من علامات استفهام حول مستقبل العلاقة بين مكوثي الفترة الانتقالية، المُتمخّلين في العسكر والمدنيين، و«مجلس الشركاء» الذي يتكوّن من 29 عضواً من بينهم رئيس مجلس الوزراء ويراسه رئيس «مجلس السيادة»، عدّلت من أجله الوثيقة الدستورية لإعطائه الشرعية الكافية، إلا أنه قوبل باعتراضات كثيرة في الأوساط

الرؤية العسكرية التي عرضها حفتر في القاهرة تتحدّث عن محاصرة تنظيم «القاعدة» له من جهة، وقوات الداعمين لها من جهة أخرى، وهو سيناريو لم يكن مطروحا من قبل، علماً بأن قواته نُفّذت عمليات ضدّ «القاعدة» خلال الأيام الماضية، وسيطرت على معسكر للمقاتلين في مدينة اوباري (جنوب)، في خطوة وُصفت بأنها محاولة لتأمين المنطقة ومنع «القاعدة» من التمرّكز في قاعدة عسكرية في الداخل الليبي. أيضاً، رُصدت سفن حاملة للأسلحة خارج المياه الإقليمية الليبية قالت قوات حفتر إنها تابعة لتوكريا وتجرى متابعتها من كثب، لتعلن الاستنفار، خاصة أن هذه السفن التي توصف بأنها عسكرية صارت قريبة من منطقة «الهلال النقطي» في سرت.

في المقابل، تماش «الوقاف» حراكها على نحو اعتيادي، ومن دون التقيّد بالمفاوضات الجارية، إذ وقّعت اتفاقات مع قطر وإيطاليا خلال الأسابيع المنتمية إلى الإقليم، وهو ما رأت فيه العواصم الخليجية المتحالفة مع مصر انتهاكاً للمفاوضات مع مصر، وخارجاتها، مع اتهامات لطرابلس بالدعم التركي. لكن أنقرة، التي لم تعد مستفيدة مؤقتاً من تحركات «الوقاف» على خلفية أزمة طرابلس الاقتصادية ومشكلاتها الداخلية، لم تدخل كشريك في أي مفاوضات، من جِراء رفض غالبية الأطراف إشراكها، وفي مقدمتها فرنسا ومصر، فيما تيدي إيطاليا والمانيا مرونة تجاه مشاركتها بصفتها عاصمة مؤثّرة في الملف الليبي. على مستوى البرلمان الليبي، أخفقت



يخشع رئيس البرلمان عقيلة صالح أن ينظر في الجلسة الأولى سحب الثقة منه (ف ر ب)

جميع المحاولات لتوحيد النواب وعقد جلسة للمرة الأولى منذ 2014، لأسباب بينها الانقسامات القبلية والخلاف حول مقرّ الانعقاد. ففي الوقت الذي دعا فيه رئيس البرلمان، عقيلة صالح، إلى جلسة في بنغازي اليوم الإثنين، وصل إلى غدامس عشرات النواب لعقد الجلسة هناك، على أن آخرين يرفضون

نقل الجلسات بعيداً من العاصمة طرابلس، وما يخشاه صالح هو مناقشة إمكان سحب الثقة منه وانتخاب خليفة له، ما جعله يعرقل أيّ تسهيلات لعقد الاجتماع بتوافق الفئة الكبرى من النواب الذين يشارك بعضهم في الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة. لكن المخاوف الكبرى للمشاركين في الاجتماعات، وسط

إلى وجودهم: «مجلس الشركاء» خطوة انقلابية

كذلك، تحفّظ مجلس الوزراء على استبعاد المرأة والشباب من عضوية الشركاء، الأمر الذي يتعارض مع أولويات الفترة الانتقالية التي تشترط إشراك المرأة والشباب بصورة عادلة. على أن تحلّلين رأوا في التحفّظات الأخيرة محاولة من قبّل الحكومة لعبّ لصالح إنعاش شعبيّتها التي تراجعت خلال الفترة الأخيرة، ومع أن قرار تكوين «مجلس الشركاء» كشف، مجدّداً، نية العسكر الاستئثار بالسلطة، إلا أن ثمة من ذهب إلى أنه ستكون للقرار تداعيات إيجابية على الفترة الانتقالية، لإنحائه إمكانية تصحيح مسارها، عبر فضّ الشراكة مع العسكر. مع ذلك، وبحسب مصادر مطلّعة، فإن البرهان يعمل على تحديث النقاط التي أثارت اعتراض مجلس الوزراء لتمير القرار.

في هذه الأجواء، لم تجد الأحزاب السياسية بدأً من ركوب موجة الرقّض، خصوصاً في ظلّ استنعارها إمكانية حدوث تحوّل في مسار الفترة الانتقالية، ولذا، فهي سارعت إلى إيداء تحفّظاتها، بما فيها تلك التي ورد أسماء أعضاء منها ضمن عضوية «مجلس الشركاء». كـ«حزب الأمة القومي»؛

إصرار اممي على أن تكون نسبة التصويت على القرارات لاعتمادها 75% من إجمالي المشاركين، وهو ما أفضل التصويت الأول الذي شارك فيه 71 شخصاً. ويفترض أن يختار مُمثّلو الليبيين بين سيناريون بشأن من سيتولّون المناصب القيادية: الأول هو ترشيح كلّ إقليم من الأقاليم الثلاثة شخصين للعرض على الجلسة العامة للجنة الحوار كي يشغلا عضوية المجلس الرئاسي، على أن يُنتخب رئيس الوزراء جميع أعضاء لجنة الحوار، فيما يعيّن رئيس المجلس المنتمي إلى الإقليم الأكثر عدداً رئيس الوزراء. وهذا ما تُفضّله مصر والسعودية والإمارات، كما أنه حازّ غالبية الأصوات في التصويت الأولي. أمّا السيناريو الآخر فينصّ على انتخاب كلّ إقليم ممثّليه في «الرئاسي»، ثم يُنتخب رئيس الوزراء من جميع أعضاء اللجنة، شرط حصوله على تزيّكة من إقليمه بما يعادل أربع تزيّكات من الجنوب، وخمسا من الشرق، وسبعاً من طرابلس، على أن يعيّن رئيس المجلس المنتمي إلى الإقليم الأكثر عدداً رئيس الحكومة. وهذا الخيار هو المغفّل بالنسبة إلى «الوقاف» وتركيا.

وفي ظلّ غياب الأليات المزمّنة، وضعف الثقة بعملية التصويت عبر الهاتف من دون وجود ما يضمن السريّة، تتعاظم الشكوك في إمكان مواصلة المسار الأممي. يأتي ذلك بعدما توقّفت التحقيقات التي كان يُفترض فتحها في شأن حالات الرشوة قبيل التصويت في جلسة الحوار قبل أسبوعين في تونس، وهو ما أرجى حتى اليوم، وسط خلافات جوهرية بين الممثلين الـ75 (الأخبار)

مقالة تحليلية

شبح أوباما يطارد سياسة بايدن في سوريا

باستثناء استمرار عملية سرقة النفط، وتمديد حماية الكيانات الكردية في الشمال والجزيرة، وتشديد آليات الحصار، لا يبدو أن لدى فريق السياسة الخارجية الجديد في واشنطن أي أفكار محددة في شأن مستقبل الحرب على سوريا

لندن - سعيد محمّد

كثيرة هي الملفّات التي سيدها الرئيس الأميركي المنتخب، جو بايدن، متراكمة على مكتبه في البيت الأبيض، وعندما يتولّى رسمياً مهام منصبه في الـ20 من كانون الثاني/ يناير المقبل، ويتعيّن على فريقه الحكومي البثّ في عدّة قضايا حاسمة، داخلية وخارجية. وعلى رغم أن السياسات الأميركية تظلّ دائماً في إطار عريض لا يتغيّر من جوهره تعاقب الإدارات، جمهورية أو ديمقراطية، فإن فريق بايدن، العاجز عن تقديم أيّ طروحات جذرية سوى العودة إلى لحظة ما قبل 2016، يحتاج بطبيعة الحال إلى تنفيذ نوع من فكّة ارتباط عاجل مع مجموع السياسات الأتعرّالية التي طبعت السنوات الأربع الماضية من حكم الرئيس دونالد ترامب.

في الملفّ السوري تحديداً، والذي تتخّصّل أهمّيته النسبية بالمقارنة مع بقية الملفّات الساخنة، وباستثناء استدعاء بايدن لطاقم من الصفور لقيادة الحكومة الأميركية في الفترة المقبلة، ليست هناك أيّ إشارات واضحة إلى الآن حول تبلور صيغور متمسك في شأن التعامل مع الحالة السورية خلال الفترة المقبلة، لا على المستوى القصير ولا حتى المتوسط. ومن المرجّح، لذلك، أن تستغرق إعادة التموّض الأميركي تجاه دمشق بعضاً من الوقت، قد يمتدّ إلى الصيف المقبل، ولا سيّما أن «سوريا» ملفّ معقّد، يرتبط عضويًا وعملياًتياً بنتائج التقدّم في ملفات أخرى، على رأسها التسلّح الإيراني، وتمدّد الهيمنة العربية على الجزء العربي من الشرق الأوسط، ناهيك بتّوابع الاحتكاك الفرنسي - التركي (عضويّ الناتو) شرق المتوسط.

لكن أيّاً يكن، فإن ثمة شبحاً يحوم حول سوريا، مستبقاً أيّ صياغات ممكنة لسياسات فريق بايدن في شأنها. إنه بآراك أوباما، وظلّ حربه الطويلة التي أنهكت البلاد، من دون أن تنجح طوال عقد كامل لا في إسقاط النظام، ولا في ختبه عن تحالفاته السياسية والإستراتيجية، بل ومنحت روسيا وإيران فضاءً للتمركّز عسكريًا واقتصاديا في قلب منطقة لطالما عدّها الأميركي ساحة نفوذ حصريّة له. ولا شكّ في أن الفريق الجديد، الذي يغلب أن يقوده في وزارة الخارجية أنتوني بلينكن، خلفاً للجمهوري مايك بومبيو، سيجد نفسه مضطّراً، إن عاجلاً أو آجلاً، وفي ظلّ انعدام فرص الديمقراطيةين لتطوير حلول «خلاقة» تجاه سوريا، أقله بصفة عاجلة، إلى الانطلاق من سياسات أوباما تحديداً، سواء للبحث عن أفق لسياسة متباينة مع مرواحة الجمهوريين مكانهم من دون تغيير ذكّر، أو لتبني منهج لتخفيف التركة المعقّدة والغاشلة بحسب كثيرين في واشنطن، والتي لن يسهل المضىّ قدماً في توجّه جديد من دون إزالة آثارها ومخلفاتها في المنطقة،

إنه أمر مؤسف، وسيبقى طعمه المرّ في ذاكرتي دائماً». ولكن ماذا في جعبة بلينكن لسوريا عند عودته وزيراً في حكومة بايدن؟ لا تبدو لدى الرجل أيّ وصفات جاهزة - وفق مقابلاته الصحافية الأخيرة - لما يمكن للبيت الأبيض أن يفعله في المنطقة لـ«تحقيق بعض النتائج الأكثر إيجابية». وفي المقابل سابقة له من عام 2015، كان القى باللوم في «الفشل» الأميركي هناك على شتاعة مجموعة من القوى الخارجية: «اعتقد أن هناك الكثير من اللوم الذي يجب الشروع بتوزيعه، بدأً من السوريين أنفسهم، إيران وروسيا وغيرهما من رعاة (نظام) الأسد»، جميع الدول العربية، كما الدول الجاورة الأخرى»، وهذه كلها عناصر ما زالت كما هي من دون تغيير تقريباً منذ عام 2016، باستثناء استعادة الدولة السورية زمام المبادرة وتمكّنها من استعادة السيطرة على أغلب أراضي الجمهورية مجدّداً بعد هزيمة

تولّي ترامب السلطة - بالصعوبة المتزايدة لتحقيق هدف إسقاط النظام، سيجد بعد خمس سنوات تقريباً متزايداً في مؤسسة السياسة الخارجية في واشنطن لحقيقة أنه - بغير العمل العسكري الشامل - المستبعد - لا تتوفر لدى الولايات المتحدة خيارات سياسية واضحة للإطاحة بالرئيس بشار الأسد. لكن ذلك لا ينبغي أن يُفهم بأيّ حال على أن بايدن سيقبل بمبدأ «إعادة تاهيل» النظام السوري مجدّداً، وعلى الأغلب أن إدارته في ظلّ كلّ هذه المعطيات سنتتهي إلى الاستمرار في إستراتيجية هجينة تبقي دمشق تحت ضغط مستمرّ بوسائل عدّة اقتصادية وسياسية وعسكرية واستخباراتية: العنوبات التي فرضتها إدارة ترامب وتصعيدتها، والحفاظ على وجود عسكري نشط في سوريا لحماية القوى الكردية كأسفن دائم في مواجهة سعي استعادة السيطرة على أغلب أراضي الجمهورية مجدّداً بعد هزيمة

ولكن أيضاً الضغط - عبر الطرف الروسي - لتحقيق المكاسب بالنقاط:

كالفهم على حماية مناطق نفوذ أميركية، ودفع النظام إلى القبول بإجراء إصلاحات سياسية من شأنها أن تمنح بعض الفصائل المعارضة وجوداً -ولو شكلياً - محتمّاً في الداخل السوري، هذا بالطبع مع استمرار اللعب بالورقة السورية والتجارة بها

كلّما سحت الفرصة في «شطرنج» الصراع البارد بين واشنطن وموسكو. إذن لن تكون هناك تحولات جذرية لتغيير الوضع القائم سورياً خلال

السنوات القادمة، ما لم يخرج بايدن واشتكي بلينكن وقتها، في معرض تفسيره انعدام الحماس الداخلي في الولايات المتحدة لدعم تدخل عسكري في ليبيا، ليس بسبب عدم رغبتنا في المحاولة، لكننا فشلنا عملياً. لقد فشلنا في منع وقوع خسائر مروّعة في الأرواح، فشلنا في منع النزوح الجماعي للسكّان داخلياً في سوريا، وبالطبع خارجياً كلاجئين.

بعضاً من الوقت، قد يمتدّ إلى الصيف المقبل، ولا سيّما أن «سوريا» ملفّ معقّد، يرتبط عضويًا وعملياًتياً بنتائج التقدّم في ملفات أخرى، على رأسها التسلّح الإيراني، وتمدّد الهيمنة العربية على الجزء العربي من الشرق الأوسط، ناهيك بتّوابع الاحتكاك الفرنسي - التركي (عضويّ الناتو) شرق المتوسط.

لكن أيّاً يكن، فإن ثمة شبحاً يحوم حول سوريا، مستبقاً أيّ صياغات ممكنة لسياسات فريق بايدن في شأنها. إنه بآراك أوباما، وظلّ حربه الطويلة التي أنهكت البلاد، من دون أن تنجح طوال عقد كامل لا في إسقاط النظام، ولا في ختبه عن تحالفاته السياسية والإستراتيجية، بل ومنحت روسيا وإيران فضاءً للتمركّز عسكريًا واقتصاديا في قلب منطقة لطالما عدّها الأميركي ساحة نفوذ حصريّة له. ولا شكّ في أن الفريق الجديد، الذي يغلب أن يقوده في وزارة الخارجية أنتوني بلينكن، خلفاً للجمهوري مايك بومبيو، سيجد نفسه مضطّراً، إن عاجلاً أو آجلاً، وفي ظلّ انعدام فرص الديمقراطيةين لتطوير حلول «خلاقة» تجاه سوريا، أقله بصفة عاجلة، إلى الانطلاق من سياسات أوباما تحديداً، سواء للبحث عن أفق لسياسة متباينة مع مرواحة الجمهوريين مكانهم من دون تغيير ذكّر، أو لتبني منهج لتخفيف التركة المعقّدة والغاشلة بحسب كثيرين في واشنطن، والتي لن يسهل المضىّ قدماً في توجّه جديد من دون إزالة آثارها ومخلفاتها في المنطقة،



ليست هناك أي إشارات واضحة إلى أن حول تبلور تصور مهناسك (ف ر ب)